

الفصل الثاني

الفروض

الفصل الثانى الفروض

١- مفهوم الفرض :

يضع الباحث عقب الانتهاء من عرض البحوث والدراسات السابقة المرتبطة بمشكلة بحثه الفروض *Hypotheses* الخاصة بحل مشكلة بحثه ، فالفرض عبارة عن تخمين ، أو استنتاج ذكى يتوصل إليه الباحث ويتمسك به بشكل مؤقت ، فهو أشبه برأى الباحث المبدئى فى حل المشكلة ، فالفروض هى التفسير المبدئى للمشكلة ، نظراً لأنها تحدد النتائج المتوقعة من المتغيرات المتضمنة فى مشكلة البحث ، وهذه التوقعات قد تؤيدها نظريات ، أو بحوث سابقة ، أو خبرة الباحث العلمية ، فالباحث بعد أن يحدد مشكلته يصوغها بعدد من الأسئلة ويحاول وضع فروض مبدئية للإجابة عن هذه الأسئلة .

فالفروض المبدئية هى توقعات ، أو احتمالات ، أو تخمينات ذكية حول الحلول الممكنة ، أو الإجابات المتوقعة لحل مشكلة البحث ، فالفرض قد يكون علاقة محتملة بين متغيرين أو أكثر من متغيرات الدراسة .

وليس من الضرورى أن يشتمل كل بحث على فروض ، فهناك بحوث لا يحتاج فيها الباحث إلى فروض ، وفى هذه الحالة يستبدل بالفرض مجموعة من الأسئلة كما هو الحال فى البحوث والدراسات المسحية ، والبحاث والدراسات غير التجريبية (البحوث الكمية) ، بينما يتم استخدام الفروض فى البحوث التجريبية التى لابد للباحث فيها من التنبؤ بما سوف يحدث فى التجربة ، وعلى الرغم من أن الفروض تفيد فى عدة أغراض فى البحث (سيأتى توضيح ذلك) ، إلا أنها ليست ضرورية فى جميع البحوث ، فهى ليست إلا أدوات للبحث ، وليست أغراضاً فى حد ذاتها .

ويختلف السؤال عن الفرض فى أن السؤال يتميز بأنه محايد ، ولا يلزم الباحث بالتنبؤ بنتيجة معينة ، أى أن السؤال استفسار محايد عن طبيعة المشكلة ، بينما الفرض هو التزام من الباحث بتحديد النتائج التى يتوقعها قبل جمع البيانات ، ويمكن اختبارها بشكل مباشر ، بينما يتم اختبار السؤال بشكل غير مباشر . وسواء

كتب الباحث أسئلة ، أو فروضاً فلا بد أن يحتوى أيأ منهما على مصطلحات محددة موضوعية توضح العلاقات بين المتغيرات بشكل مختصر .
٢- صياغة الفروض :

الفروض هي حلول مؤقتة ، أو تفسيرات مؤقتة يضعها الباحث لحل مشكلة البحث ، فالفرض جملة علمية تعبر عن إجابة محتملة لأسئلة البحث ، وتصاغ الفروض بطريقتين هما :

أ - الطريقة الاستقرائية : يقوم الباحث فيها بصياغة الفرض كتصميم من العلاقات التى لاحظها ، أى أن الباحث يلاحظ السلوك ، ويحاول تحديد اتجاهاته ، أو العلاقات المحتملة ، ثم يفترض تفسيراً لهذا السلوك الملاحظ ، كما يقوم الباحث بمراجعة البحوث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع بحثه ، وتحديد النتائج التى توصلت إليها للاستفادة منها فى صياغة الفروض .

ب- الطريقة الاستنباطية : يقوم الباحث فى هذه الطريقة بصياغة فروض مستقاه من نظريات ، أى يقوم الباحث بصياغة فروض مستنبطة من نظرية معينة فى مجال بحثه ، ويحب أن يراعى الباحث أن الفرض نتيجة منطقية من نتائج النظرية التى يستند عليها بحثه حتى يتمكن من الوصول إلى نتائج صادقة حول صلاحية النظرية ، وإذا لم يكن الفرض نتيجة طبيعية من نتائج النظرية ، فلا يستطيع الباحث من خلاله التوصل إلى مثل هذه النتائج الصادقة .

وتمثل الفروض علاقة بين متغيرين : متغير مستقل ومتغير تابع ، أو فروق متوقعة بين المجموعات فى المتغيرات التابعة مثل : " توجد علاقة بين عدد ساعات الدراسة وبين التحصيل الدراسى لدى طلاب المدارس " ، إن هذا الفرض يصور علاقة بين متغيرين هما : عدد ساعات الدراسة (متغير مستقل) ، والتحصيل الدراسى (متغير تابع) .

وهذه العلاقة إما أن تكون طردية بمعنى أن كل زيادة فى عدد ساعات الدراسة تكون مصحوبة بزيادة فى مستوى التحصيل ، أو تكون علاقة عكسية بمعنى

أن الزيادة في متغير ما تكون مصحوبة بنقص في المتغير الآخر ، أو لا يكون هناك ارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

ومن الأخطاء الشائعة في البحوث العلمية أن الباحث يقوم بتغيير فروض بحثه ، أو دراسته بعد معرفة النتائج بالتحليل الإحصائي .

٣. أنواع الفروض :

يمكن أن تصاغ الفروض بطريقتين : توضح الطريقة الأولى وجود علاقة بين المتغيرين ، أو وجود فروق بين المجموعات فتسمى فروضاً مباشرة (فروض بحثية) *Directional* ، أو تصاغ بشكل ينفي وجود العلاقة ، أو الفروق فتسمى فروضاً صفيرية *Null Hypotheses* .

أ - فروض مباشرة :

هي عبارة عن جمل تقريرية ، أو إجرائية مثبتة (جمل خبرية) تتنبأ بنتائج البحث ، وتسمى بالفروض العلمية ، أو فروض البحث ، وهي مستقاة من النظريات والبحوث السابقة ، وتنقسم إلى :

(١) فروض موجهة :

هي الفروض التي تحدد اتجاه الفرق ، أو طبيعة العلاقة المتوقعة ، فهي تشير إلى فروق متوقعة ، أو علاقة متوقعة بين متغيرات البحث مثل : " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الطلبة واتجاهات الطالبات نحو التعليم المختلط ، لصالح الطلبة " .

إن مثل هذا الفرض يؤيد وجود الفروق ويكون متحيزاً ، ولعل الباحث من خلال خبرته الواسعة ، وإطلاعه وتفاعله مع الطلاب والطالبات صار أكثر ميلاً للتفكير بوجود مثل هذه الفروق ، ولذلك وضع فرضاً موجهاً يؤيد وجود الفرق . ويستخدم الباحث اختبار دلالة الطرف الواحد (الذيل الواحد) *One-Tailed test* ، في الكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق الناتجة .

ويمكن صياغة الفرض السابق على النحو الآتي : " توجد علاقة موجبة بين اتجاهات الطلبة واتجاهات الطالبات نحو التعليم المختلط " ،

فهذا فرض موجه لأنه يتوقع علاقة موجبة بين اتجاهات الطلبة واتجاهات الطالبات نحو التطعيم المختلط ، وصياغة الفرض الموجه تختلف عن صياغة الفرض الصفري في أمرين هما : وجود علاقة ، أو فروق ، وتحديد اتجاه العلاقة أو الفروق ، ويعتمد توجيه الفرض على نتائج البحوث والدراسات السابقة ، أو خبرة الباحث العلمية ، أو وجود أدلة لدى الباحث تدعم صياغة هذه الفروض .

(٢) فروض غير موجهة :

هى الفروض التى لا يُنكر فيها اتجاه الفرق ، أو نوع العلاقة ، ويذكر فقط أن هناك فرقاً ، أو أن هناك علاقة ، وهى فروض محايدة ، مثل : " يوجد اختلاف بين متوسطى درجات ذكاء الذكور ودرجات ذكاء الإناث " ، أو " توجد فروق بين اتجاهات الطلبة واتجاهات الطالبات نحو التعليم المختلط " ، أو " توجد علاقة بين اتجاهات الطلبة واتجاهات الطالبات نحو التعليم المختلط " .

ب- فروض صفرية :

الفرض الصفري ينفى ما يتوقعه ، أو يتنبأ به الباحث ، أى يُشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرات ، أو عدم وجود فروق بين المجموعات ، مثل : " لا توجد فروق دالة إحصائية بين اتجاهات الطلبة واتجاهات الطالبات نحو التعليم المختلط " ، أو " لا توجد علاقة بين اتجاهات الطلبة واتجاهات الطالبات نحو التعليم المختلط " .

إن الباحث هنا ينفى وجود الفروق (افتراض عدم وجود فروق) ، فالفرض الأول ينفى وجود الفروق ، فليس لدى الباحث ما يدفعه إلى الاعتراف بوجود هذه الفروق ، والفرض الثانى ينفى وجود العلاقة ، إنه ينفيها من البداية لأنه غير قادر على التحدث عنها منذ بداية بحثه ، ولكنه يعطى نفسه الحق فى متابعة البحث . ويستخدم الباحث اختبار دلالة الطرفين *Two-Tailed test* فى الكشف عن الدلالة الإحصائية لنتائج الفروض غير الموجهة والفروض الصفرية .

ويعتقد بعض الباحثين أن الفرض الصفري عكس الفرض البحثي (الفرض المباشر) ، لكن هذا غير صحيح ، فالفرض الصفري يعبر عن قضية إذا أمكن رفض صحته فإن ذلك يؤدي إلى الإبقاء على فرض بحثي معين .

ويلجأ بعض الباحثين إلى استخدام الفروض الصفرية في بحوثهم ، أو دراساتهم ، نظراً لأن الفرض الصفري أكثر سهولة وأكثر تحديداً ، وبالتالي يمكن قياسه بموضوعية والتحقق من صحته ، وأيضاً بسبب تعارض نتائج البحوث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوعات بحوثهم ، أو عدم وجود دراسات سابقة مرتبطة بهذه الموضوعات ، كما أنه من المستحيل من الناحية المنطقية البرهنة على صحة شيء ما ، بينما من الممكن البرهنة على عدم صحته ، أو صدقه ، ولكي يمكن البرهنة على صحة الفرض لابد من اختباره في جميع المواقف والحالات ، وهذا مستحيل من الناحية العملية ، أي أن التحقق من خطأ قضية بصوغها الفرد يكون أسير من التحقق من صحة هذه القضية . كما أن استخدام الفرض الصفري يُمكن الباحثين من مقارنة نتائجهم بالصدفة المتوقعة عند القيام بالاختبار الإحصائي ، فالفرض الصفري يُسلم بأن الفروق الطفيفة التي تظهر في السلوك فروق غير حقيقية ، وقد ترجع إلى الصدفة ، أو إلى أخطاء القياس . وفي مثل هذه الحالات نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل *Alternative Hypothesis* .

أما إذا أشارت النتائج إلى وجود فروق جوهرية (دالة إحصائية) ، فإتينا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود فروق .

ومن عيوب الفرض الصفري أنه يمكن رفضه إذا كان حجم العينة كبيراً جداً ، وهذا يجعل الباحث في حيرة ، هل الدلالة الإحصائية راجعة لكبير حجم العينة أم أنها راجعة لتأثير المعالجة ، أو المتغيرات المستقلة ؟ وبالتالي فإتبه من الأفضل للباحث هنا إذا ما أراد مستوى دقة عالٍ لنتائج التحليل الإحصائي أن يلتزم بالفرض الإحصائي الموجه ، نظراً لأنه يمكن البرهنة رياضياً وإمبريقياً على أن مستوى قوة الاختبار الإحصائي يزداد إذا كان

الفرض البديل موجهاً لمستوى دلالة وحجم تأثير معين *Effect Size* للمعالجة أو متغيرات البحث .

ويصاحب الفرض الصفري دائماً فرضاً بديلاً ، والفرض البديل نوعان : فرض بديل غير محدد الاتجاه *Non Directional* (عكس الفرض الصفري تماماً) ، وفرض بديل محدد الاتجاه *Directional* ، وفيهما يفترض الباحث أن الفروق المتوقعة ، أو العلاقة بين المتغيرات موضوع البحث لا تساوى صفراً ، وأنها لا تعود للصدفة .

ويرتبط الفرض الصفري بطرق التحليل الإحصائي حول خصائص المجتمع التي تهدف المشكلة إلى دراستها ، والتي تمت ملاحظتها في العينة التي تم اختيارها من هذا المجتمع ، ويجب أن نعلم أن الفرض البديل لا يخضع للاختبار إحصائياً ، فالذي يخضع للمعالجة الإحصائية والاختبار هو الفرض الصفري ، والذي يُقبل إذا ما تم رفض الفرض الصفري ، ويُرفض إذا ما تم قبول الفرض الصفري .

وعندما نعبر عن الفروض الصفرية والفروض المباشرة ، أو البحثية بصيغ رمزية عديدة ، فإنها تسمى عادة بالفروض الإحصائية .
Statistical Hypotheses

ومن أنواع الفروض الصفرية والتقريرية (المباشرة أو العلمية) يمكن صياغة الأنواع الفرعية الآتية :

أ- فروض فارقة : وهي خاصة بالكشف عن الفروق بين متوسطات درجات المجموعات موضع المقارنة مثل :

(١) لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطى درجات نكاه البنين ودرجات نكاه البنات (فرض صفري) .

(٢) توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطى درجات نكاه البنين ودرجات نكاه البنات ، لصالح البنين (فرض موجه) .

وهنا نلفت انتباه الباحث إلى أن صياغة الفروض الفارقة في حالة استخدام الاختبارات الإحصائية اللابارمترية تكون الفروق بين رتب الدرجات

وليست بين متوسطات الدرجات مثل : لا توجد فروق دالة إحصائياً بين رتب درجات ذكاء البنين ورتب درجات ذكاء البنات .

ب- فروض ارتباطية (علاقة) : وهى خاصة بإيجاد العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة موضوع الدراسة مثل :

(١) لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين الذكاء (متغير مستقل) ، ووجهة الضبط (متغير تابع) ، لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية (فرض صفري) .

(٢) توجد علاقة دالة إحصائياً بين الذكاء ووجهة الضبط لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية (فرض غير موجه) .

(٣) توجد علاقة موجبة دالة إحصائياً بين الذكاء ووجهة الضبط لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية (فرض موجه) .

ج- فروض تفاعلية : وهى خاصة بالكشف عن أثر تفاعل المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة موضوع الدراسة مثل :

(١) لا يوجد تفاعل دال إحصائياً بين نوع الطلاب (ذكور ، إناث) وتخصصهم الأكاديمي (علمي ، أدبي) يؤثر في تحصيلهم الدراسي .

(٢) يوجد تفاعل دال إحصائياً بين نوع الطلاب (ذكور ، إناث) وتخصصهم الأكاديمي (علمي ، أدبي) يؤثر في تحصيلهم الدراسي .

د - فروض تنبؤية : وهى خاصة بالتنبؤ بدرجات المتغيرات المستقلة من خلال معرفة درجات المتغيرات التابعة ، أو التنبؤ بدرجات المتغيرات التابعة من خلال معرفة درجات المتغيرات المستقلة مثل :

(١) يمكن التنبؤ بدرجات التلاميذ في الهندسة (متغير مستقل) ، من خلال درجاتهم في الجبر (متغير تابع) .

(٢) يمكن التنبؤ بدرجات التلاميذ في الجبر (متغير تابع) ، من خلال درجاتهم في الهندسة (متغير مستقل) .

ويمكن أن تسندرج الفروض التنبؤية ضمن الفروض الارتباطية ، نظراً لأنها تعطى علاقات اتحدارية بين المتغيرات المستقلة والتابعة ،

إلا أن طريقة اختبارها إحصائياً قد تختلف عن طريقة اختبار الفروض الارتباطية (انظر الفصل السابع) .

هـ- فروض كلينكية : وهى خاصة بالكشف عن الأسباب المؤدية إلى حدوث ظاهرة نفسية معينة ، أو التنبؤ بسلوك الفرد فى المستقبل ، وتقييم حالة المريض بعد العلاج ، وتحديد وتوجيه التدخل العلاجى عن طريق تطبيق الاختبارات الإسقاطية ، أو المقابلات مع أفراد عينة البحث ، وبالتالي فهى فروض غير إحصائية يتم صياغتها غالباً فى صورة تقريرية ، أو صيغة خبرية (فروض بحثية) .

ولكى يستطيع الباحث أن يختبر الفرض المباشر ، أو الفرض الصفرى لابد أن يقرر فى البداية هل يختبره كيفياً أم كمياً ، وفى حالة البحوث التاريخية يكون اختبار الفرض كيفياً وذلك بالكشف عن أدلة وبراهين تتطوى على حقائق تثبت قبول الفرض ، أو عدم قبوله (رفضه) ، وفى حالة البحوث التجريبية ، أو الوصفية فإن اختبار الفرض يصبح كمياً ، وفى حالة الاختبار الكمى للفرض لابد من استخدام بعض المعالجات الإحصائية .

٤. الفروض وعلاقتها بالحقائق والنظريات والقوانين :

إن الخطوة الأولى للاتجاه نحو الحقيقة هى التخمينات ، أو الاقتراحات العشوائية ، ولكن الفروض ليست تخمينات عشوائية بل تخمينات منطقية ، أو ذكية فهى خطوة أخرى نحو الحقيقة ، فإذا ما تم إثباتها وصلت إلى مرتبة الحقيقة ، فالفروض تتحول إلى حقائق بمجرد وجود أدلة كافية على صحتها .

وتتشابه الفروض مع النظريات فى كونها تصورات ، أو تخيلات ذهنية لتفسير علاقة ما ، ولكن مجال النظرية أكثر سعة من الفروض ، فالنظرية تشمل عدة فروض ، وبالتالي تتطلب جهوداً أكبر لإثباتها ، وتصبح النظرية بعد إثباتها أكثر قدرة من الفرض على تفسير أكبر قدر من الظواهر ، كما أن النظريات أعم فى محتواها من الفروض ، فقد تعطينا النظرية الواحدة أساساً لمجموعة من الفروض لاختبارها فى عدد من البحوث المنفصلة ، فالعبارات التى نستنبطها من النظرية تصبح فروصاً للبحث . وعندما تقبل الفروض المستقاة من النظريات فإن هذا يؤدى بدوره إلى تدعيم النظريات .

والقانون يمثل علاقة ثابتة بين متغيرين ، أو أكثر تحت ظروف معينة ، فالقانون أكثر ثقة من النظرية والفروض ، فالفروض أقل ثقة من القوانين ، فالمعنى الحرفي للفرض *Hypo* معناه أقل من *Thesis* أطروحة أو مقولة ، فالفرض أقل ثقة من الحقيقة وأقل ثقة من القانون .

٥. بناء الفروض :

يستخدم الإنسان العادى الفروض فى حل بعض المشكلات اليومية التى تواجهه ، فحين يفقد شيئاً فإنه يبحث عنه ، ويفترض وجوده فى أكثر من مكان ويقول قد يكون هذا الشئ موجوداً فى مكان كذا أو مكان كذا ... ، إنه فى مثل هذه الحالة يقوم ببناء فروض تساعد فى البحث عن الشئ المفقود ، والفروض كما عرفنا هى تخمينات ولكنها ليست تخمينات عشوائية ، أو محاولة وخطأ ، إنما تخمينات ذكية محسوبة لا تعتمد على المصادفة ، فلا يستطيع كل إنسان أن يضع فروضاً سليمة ، فلا بد من ذكاء دقيق ومعرفة واسعة حتى يتمكن الباحث من وضع الفروض ، وتعتمد عملية بناء الفروض على تمتع الباحث بالمزايا التالية :

أ - المعرفة الواسعة :

إن بناء الفروض عملية عقلية تتطلب جهداً عقلياً واضحاً ، فالباحث يفكر فى مشكلة ويبدأ بدراسة واسعة فى موضوع المشكلة وفى موضوعات متصلة بها أيضاً ، كما يطلع على الدراسات السابقة التى قام بها باحثون آخرون ، إن مثل هذه القراءات تعطى الباحث ميزة مهمة تمكنه من بناء فروض معقولة .

ومن الطبيعى أن المعرفة وحدها لا تكفى لبناء الفروض فلا بد من تمتع الباحث بعقلية متفتحة مرنة جريئة قادرة على تقليب الأمور والنظر إليها من زوايا متعددة ، فالباحث من خلال تخصصه فى موضوع ما ، ومن خلال ثقافته واطلاعه الواسع ، ومن خلال خبرته العملية يكون قادراً على بناء فروضه لتفسير مشكلة بحثه .

ب- التخيل :

إن المعرفة الواسعة والخبرة والاطلاع لا تكفي في مساعدة الباحث على بناء فروضه ، فلا بد أن يمتلك قدرة واسعة على التخيل ، وهذا يعني أن تكون عقلية الباحث متحررة لا مغلقة ، قادرة على تصور الأمور وبناء علاقات غير موجودة ، أو التفكير في قضايا غير مطروحة واستخدامها في تفسير قضايا أخرى .

إن التخيل يعني أن يحزر الباحث نفسه من أنماط التفكير التقليدية ويتجاوز حدود الواقع دون حذر أو خشية ، إنه عملية أشبه بالإلهام ، ولذلك لا بد للباحث أن يخصص وقتاً طويلاً في بناء فروضه يفكر فيها دائماً في أوقات العمل وفي أوقات الاسترخاء دون وجود عوائق .

فالباحث لا يتمكن من وضع فروضه من خلال تعامله مع الواقع فلا بد من أن يتجاوز هذا الواقع ويتخيل وجود علاقات ما يخضعها للتجريب ، ومع ذلك تبقى المعرفة الواسعة والتخيل مصادر مهمة لبناء الفروض ولكنها مصادر غير كافية ، ولا بد من استكمالها بمصدر ثالث هو الجهد والتعب .

ج- الجهد والتعب :

لا بد للباحث المجد أن يخصص وقتاً طويلاً في الدراسة ، ويفكر باستمرار في بحثه ، يفكر فيه دائماً في أوقات عمله ، وفي أوقات استرخائه ، ودائماً ما يطرح مشكلته للنقاش مع زملائه في العمل ، ومع زملائه الباحثين ، ومع المتخصصين في موضوع بحثه ، إنه يلاحظ دائماً ويجمع المعلومات ويسجلها ، ويقوم بدراسات وملاحظات علمية وقد يستخدم الاختبارات والقياس في عملية بناء الفروض .

٦- اختبار الفروض :

إن بناء الفرض لا يعني أن الباحث قد توصل إلى حقيقة ما في حل مشكلته ، فالفرض هو مجرد تخمين ذكي ، لا يصل إلى مرتبة الحقيقة إلا إذا تم إثباته واكتشاف الأدلة الكافية التي تؤيده ، أي جمع بيانات إمبريقية لتحقيقه ، وعدم اكتشاف أي دليل يعارضه ، ولذلك لا بد أن يخطط الباحث في خطواته التالية لإثبات الفروض التي

وضعها عن طريق اتخاذ سلسلة من الإجراءات العملية ، فبعض الفروض البسيطة يمكن اختبارها عن طريق الرؤية المباشرة ، فإذا سمعنا صوتاً خارج النافذة ، فإنه من السهل علينا أن نفتح النافذة ونختبر ما يجرى في الخارج ، ولكن هناك فروضاً لا يسهل إثباتها بالرؤية المباشرة ولا بد من المرور بسلسلة من الخطوات لإثباتها :

أ - استنباط المترتبات :

هناك مجموعة من القضايا المترتبة على فرض ما ، فإذا ادعى شخص ما بأنه كاتب فإنا نستطيع أن نتحقق من هذا الادعاء . لأننا إذا فرضنا أنه كاتب فلا بد من وجود المترتبات التالية :

١- عضو مسجل في رابطة الكتاب .

٢- قام بنشر عدداً من الموضوعات باسمه .

٣- يقطنى مكتبة مهمة في بيته .

٤- يواظب على حضور النشاطات الأدبية المهمة .

يترتب إذن على ادعاء الشخص أنه كاتب عدد من المترتبات وهذه المترتبات يمكن قياسها ، فنحن لا نمتلك وسيلة لفحص ادعاء الكاتب مباشرة ، ولذلك لجأنا إلى استنباط ما يترتب على هذا الادعاء أو الفرض ، فإذا استطاع الباحث أن يستنبط ما يترتب على فروضه فإنه يكون قادراً على إثباتها بسهولة ، لأن هذه المترتبات سهلة القياس :

١- نذهب إلى رابطة الكتاب ونفحص سجلاتها للتأكد من وجود اسم هذا الكاتب ، وبهذا نفحص المترتب الأول .

٢- نبحث في المجلات لنعرف ما نشره هذا الكاتب من موضوعات باسمه ، وبهذا نفحص المترتب الثانى .

٣- سنزوره فى بيته للتأكد من وجود مكتبة ، وبهذا نفحص المترتب الثالث .

٤- نلاحظ مدى حضوره للنشاطات الأدبية الهامة ، وبهذا نفحص المترتب الرابع .

إن وسيلة الباحث في إثبات فروضه هي أن يدرس ما يترتب على هذه الفروض من قضايا ، فإذا تمكن من إثباتها سيكون قادراً على الحكم على فروضه .

ب- اختبار إجراءات التحقق من صحة الفروض :

عرفنا سابقاً أن الباحث يستطيع التحقق من صحة فروضه عن طريق الاختبار المباشر إذا كانت فروضه بسيطة ، كما أنه يلجأ إلى استنباط ما يترتب على هذه الفروض ويفحصها أيضاً ، ولكن هناك فروضاً أكثر تعقيداً تحتاج في إثباتها إلى استخدام أدوات واختبارات ومقاييس ، ولذلك لا بد أن يعد الباحث الأدوات والاختبارات والمقاييس المناسبة لاختبار فروضه .

٧. متى يمكن قبول الفرض ؟

إن فحص الفروض واختبارها يهدف إلى إمكان قبول هذه الفروض ، أو رفضها ، فالفروض تعد مقبولة إذا استطاع الباحث أن يجد دليلاً واقعياً ملموساً يتفق مع جميع المترتبات على هذه الفروض ، فالفروض لا تثبت على أنها حقائق ولكن وجود الأدلة يشير إلى أن لهذه الفروض درجة عالية من الاحتمال ، وذلك لعدم وجود يقين مطلق ، وتزداد درجة الاحتمال إذا تمكن الباحث من إيجاد عدد من الأدلة التي تؤيد الفروض .

والتوصل إلى هذه الأدلة يعنى أن الباحث استطاع أن يقدم الأدلة التي تمكنه من قبول الفرض ، وبذلك يقدم الباحث حلاً لمشكلة البحث .

٨. متى يتخلى الباحث عن فرضه ؟

إن عدم قدرة الباحث على إيجاد الأدلة التي تؤيد صحة الفرض لا يعنى أن الفرض غير صحيح ، وأنه يجب أن يلغيه ويبحث عن فرض آخر غيره ، فالباحث قد لا يعثر على الأدلة المؤيدة ليس لعدم وجود هذه الأدلة المؤيدة ، ولكن لأن إمكانات الباحث لم تساعد في إيجاد هذه الأدلة ، وفي مثل هذه الحالة يبقى الفرض قائماً ويبقى إمكان البحث عنه متوفراً .

أما إذا استطاع الباحث أن يجد أدلة تعارض هذا الفرض وتثبت عدم صحته فبأنه مضطر لأن يعن عن عدم صحة هذا الفرض ، وبالتالي يجب أن يتخلى عنه ،

ولا يستطيع الباحث أن يتمسك بفروض خاطئة حتى لو كانت هذه الفروض مغرية ، فكل الفروض التي يضعها الباحثون يمكن أن يحدث عليها بعض التعديل في أثناء البحث ، وقبل أن يصل الباحث إلى إثبات فرض ما فإنه قد يمر بعشرات الفروض الخاطئة التي يتخلى عنها .

وعموماً يكون الفرض الصفري إما صحيحاً أو خاطئاً ، وقبول الفرض لا يعنى بالضرورة أنه صحيح ، فمن المحتمل عدم توفر البيانات الكافية للرفض ، كما أن رفض الفرض لا يعنى بالضرورة أنه خاطئ .

وعندما يكون الفرض الصفري صحيحاً وتثبت نتائج التحليل الإحصائي بأنه خاطئ ، فإننا بذلك نقع في خطأ النوع الأول *Type I Error* ، وهو يساوي مستوى الدلالة (α) ، وعندما يكون الفرض الصفري خاطئاً بناءً على نتائج التحليل الإحصائي وقررنا رفضه ، فإننا نقع في خطأ النوع الثاني *Type II Error* ويرمز له بالرمز (β) الذي يعتمد جزئياً على مستوى الدلالة وحجم العينة ، ويمكن توضيح خطأ النوع الأول وخطأ النوع الثاني كما في الجدول الآتي :

		الفرض الصفري	الفرض الصفري
		صحيح	خاطئ
رفض الفرض الصفري	خطأ النوع الأول (α)	لا يوجد خطأ	لا يوجد خطأ
قبول الفرض الصفري	لا يوجد خطأ	خطأ النوع الثاني (β)	خطأ النوع الثاني (β)

9- أنواع القرارات الإحصائية :

يتضح من الجدول السابق أنواع القرارات الإحصائية التي يمكن أن يتوصل

إليها الباحث وهي :

أ - أن يكون معظم المجتمع الأصلي مساوياً لإحصاءة العينة ، وهذا يدل على أن العينة مشتقة من هذا الأصل (الفرض الصفري صحيح) ، وعلى الرغم من ذلك فإن الباحث يرفض هذا الفرض الصفري (خطأ النوع الأول (α)) .

ب- أن يكون معظم الأصل ليس مساوياً لإحصاءة العينة ، وهذا يدل على أن العينة مشتقة من أصل مختلف (الفرض الصفري خاطئ) ، وعلى الرغم من ذلك فإن الباحث يقبل هذا الفرض الصفري (خطأ النوع الثاني (β)) .

ج- أن يكون معلم الأصل ليس مساوياً لإحصاءة العينة (الفرض الصفري خاطئ) ، ويرفض الباحث هذا الفرض الصفري ، واحتمال رفض الفرض الصفري الخاطئ هو قرار صحيح ويسمى ذلك بقوة الاختبار الإحصائي $(1 - \beta)$.

د - أن يكون معلم الأصل مساوياً لإحصاءة العينة (الفرض الصفري صحيح) ، ويقبل الباحث هذا الفرض الصفري بالفعل ، واحتمال قبول الفرض الصفري هو قرار صحيح $(1 - \alpha)$.

ويوجد فى الواقع عند إجراء أى اختبار إحصائى دائماً النوعان المحتملان من المخاطرة بالخطأ : الخطأ من النوع الأول وفيه يرفض الباحث الفرض الصفري بينما هو صحيح ، أو الخطأ من النوع الثانى وفيه يقبل الباحث الفرض الصفري بينما هو خاطئ .

وتعتمد قوة الاختبار الإحصائى على مستوى الدلالة (α) وخطأ النوع الثانى (β) وحجم العينة ، وبالتالي فإن قوة الاختبار الإحصائى $= 1 - \beta$ ، وهى احتمال قرار رفض الفرض الصفري عندما يكون الفرض البديل صحيحاً ، وتزداد قوة الاختبار الإحصائى عن طريق زيادة مستوى الدلالة وتباين الدرجات وحجم العينة ، وتزداد قوة الاختبار الإحصائى أيضاً كلما انخفضت قيمة (β) ، وتتراوح قوة الاختبار الإحصائى فيما بين صفر كحد أدنى ، وواحد كحد أقصى ، وتكون قوة الاختبار الإحصائى مقبولة حينما تكون فيما بين ٠,٤٠ ، ٠,٦٠ .

١٠. خصائص الفروض الجيدة :

إن الفروض تخمينات ذكية وجريئة تعتمد على معرفة الباحث وإلمامه بالموضوع وسعة اطلاعه وقدرته على التخيل ، وليست تخمينات ارتجالية لا ترتبط بالمعرفة الإنسانية ، ولذلك يفترض أن يراعى الباحث فى أثناء صياغته للفروض الأمور التالية :

أ - معقولية الفروض :

يفترض أن تكون الفروض منسجمة مع الحقائق العلمية المعروفة وليست خيالية ، أو متناقضة على الأقل ، أى وجود أساس منطقى يدعم

الفرض ويكون مستمداً من نظرية ، أو بحوث ودراسات سابقة ، أو خبرة الباحث العلمية ، ولا يجوز أن يضع الباحث فرضاً يؤدي إلى تناقض ، أو إلى استحالة ، ومن هنا يحتاج الباحث إلى سعة اطلاع ومعرفة دقيقة أثناء صياغة فروضه .

ب- قابلية الفروض للاختبار :

تخضع الفروض للفحص ، والفروض التي لا تخضع للفحص لا يمكن اختبارها لسبب بسيط وهو أن الباحث لا يتمكن من قياسها ، ولذلك يجب أن يصاغ الفرض بشكل محدد قابل للقياس ، وقابل للاختبار التجريبي ، بحيث يستطيع الباحث تصميم تجربة أو اتخاذ إجراءات للتحقق من صحة فروضه ، فالفرض الجيد فرض محدد يمكن فحصه تجريبياً .

ج- قدرة الفروض على تفسير الظاهرة موضوع البحث :

إن الفروض الجزئية هي فروض غير اقتصادية وغالباً ما تفضل في تفسير الموقف أو مجال الدراسة ، وتزداد قيمة الفروض بمقدار قدرتها على تقديم تفسير شامل للموقف أو تقديم تعميم شامل لحل الموقف .

د - اتساق الفروض كلياً أو جزئياً مع النظريات القائمة :

إن المعرفة الإنسائية سلسلة متصلة من الحلقات ، ويبني الفرض العلمي على النظريات والحقائق التي سبقته ، ولذلك يأتي منسجماً معها ، أو مكمللاً لها ، ولكن هذه الميزة ليست ميزة نهائية ثابتة حيث يشك بعض الباحثين في صحة نظريات قائمة ، ويضعون فروضاً مخالفة لها ويحققون هذه الفروض بما يؤدي إلى إلغاء النظرية القائمة أو تعديلها ، وقد تكون الفروض جريئة تماماً في بنائها ويمكن الباحث من إثباتها وتحقيق تقدم علمي كبير .

ويجب أن يراعى الباحث أثناء صياغته للفروض ألا تتعارض مع نتائج فروض البحوث والدراسات السابقة والتي تحقق محتواها ، وألا تناقض النظريات والقوانين المعروفة في المجال الذي يبحث فيه الباحث ، ومن هنا

يجب على الباحث المبتدئ أن يراجع البحوث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع بحثه حتى يتمكن من صياغة فروض بحثه فى ضوء نتائج هذه البحوث والدراسات .

هـ- أن تحدد الفروض العلاقات بين المتغيرات :

يجب أن يحدد الفرض العلاقات المحددة بين المتغيرات ، ويجب أن تكون العلاقة المحددة فى الفرض علاقة بين متغيرين فقط ، لذا يكون لدى الباحث أكثر من فرض إذا كانت مشكلة بحثه تتضمن أكثر من متغيرين ، ويجب أن تظهر الفروض متغيرات البحث المستقلة والتابعة .

و - بساطة الفروض :

إذا استطاع الباحث إيجاد أكثر من فرض لتفسير موقف ما فإنه يجب أن يأخذ الفرض السهل الأكثر بساطة ، فالفروض المعقدة التى تفسر الموقف استناداً إلى عدد من المفاهيم المعقدة ، ليست فروضاً اقتصادية ، فالفرض السهل هو الذى يفسر الظواهر المختلفة بأقل التعقيدات الممكنة ، أى يجب أن يكون الفرض مختصراً وواضحاً قدر الإمكان ، فيجب على الباحث عدم ذكر المجتمع فى الفرض (لأنه سبق تحديده فى مشكلة البحث) واستخدام أقل عدد ممكن من الكلمات ، وأن يتضمن الفرض فكرة واحدة ، نظراً لأن صياغة الفرض بطريقة بسيطة يجعل اختباره سهلاً ، ويُفضل تقسيم الفرض الواسع العام (الرئيسى) إلى عدد من الفروض الفرعية التى تساعد على التحقق من صحة الفرض العام ، وإذا كان لدينا فرضان لهما نفس القوة التفسيرية يُفضل استخدام الفرض الأسهل ، لأنه يعطينا التفسير الضرورى بأقل عدد من المسلمات والمتغيرات التى تتطلب تعريفاً .

ويمكن تلخيص معايير صياغة الفروض الجيدة فيما يأتى :

- (١) صياغة الفرض فى اختصار ووضوح .
- (٢) أن يحدد الفرض علاقة بين المتغيرات .
- (٣) أن يكون للفرض قوة تفسيرية .
- (٤) أن يكون الفرض قابلاً للاختبار .

- (٥) أن يصاغ الفرض على أساس منطقي مستمداً من نظرية معينة ، أو بحوث ودراسات سابقة ، أو خبرة الباحث العلمية .
- (٦) أن يصور الفرض ما يتوقعه الباحث بأنه حل مؤقت للمشكلة .

١١- أهمية استخدام الفروض :

تعتمد أهمية استخدام الفروض في البحث على هدف البحث ، فإذا كان البحث يهدف إلى الوصول إلى حقائق ومعارف فلا قيمة للفروض ، أما إذا كان البحث يهدف إلى تفسير الحقائق والكشف عن الأسباب والعوامل وتحليل الظاهرة المدروسة فلا بد من وجود فروض ، ويميز بعض المهتمين في شئون البحث العلمي بين الدراسات حسب استخدامها للفروض ، فالدراسة ذات المستوى المتعمق هي التي تحوى فروضاً ، ولذلك يتوقعون من طالب الدكتوراه أن يبني فروضاً في بحثه ، أما الدراسات المسحية البسيطة فلا داعى لاستخدام الفروض فيها ، ومهما كان الأمر فإن وجود الفروض في الدراسة يحقق الفوائد التالية :

أ - توجه جهود الباحث في جمع المعلومات والبيانات المتصلة بالفروض ، وبذلك توفر الكثير من الجهود التي يبذلها الباحثون في الحصول على معلومات سرعان ما يكتشفون عدم حاجتهم إليها ، كما أنها توفر الوقت .

ب- تحدد الإجراءات وأساليب البحث المناسبة لاختبار الحلول المقترحة ، أى أنها توجه البحث .

ج- تقدم الفروض تفسيراً للعلاقات بين المتغيرات ، فالفروض تحدد العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، وبذلك تمدنا بإطار لعرض نتائج البحث في صورة جيدة وذات معنى .

د - تزود الباحثين بفروض أخرى وتكشف عن الحاجة إلى بحوث أخرى جديدة .